العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

تحليل العلاقة طويلة الأجل بين نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج ARDL للمدة (2006-2024)

فاطمة جبار رفيش
أ. م. د. نمارق قاسم حسين
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

Long-Run Relationship between Government Expenditure-to-GDP Ratio and Economic Growth in Iraq: An ARDL Approach (2006-2024)

Fatimah Jabber Rfesh
Asst. Prof. Dr. Namariq Qassem Hussein
fatimah.jabbar@s.uokerbala.edu.iq

الملخص:
تتناول هذه الدراسة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006-2024), تنبع مشكلة الدراسة من طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية وما يرافق ذلك من تقلبات في السياسة المالية وانعكاساتها على معدلات النمو.
تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق, الا ان هذه العلاقة قد لا تكون خطية وتعتمد على كفاءة توزيع الإنفاق وطبيعة الاقتصاد الريعي.
اظهرت النتائج عدم وجود دليل إحصائي معنوي يدعم فرضية العلاقة غير الخطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق, مما يعني عدم تحقق فرضية الحجم الأمثل خلال مدة الدراسة, ويُعزى ذلك الى اختلال هيكل الإنفاق العام وضعف كفاءته وهيمنة الطابع الريعي على الاقتصاد العراقي فضلاً عن تأثره بالصدمات الخارجية. لذا توصي الدراسة بضرورة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة بما يعزز فرص تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي, النمو الاقتصادي, الحجم الأمثل.

Abstract:
This study examines the optimal size of government expenditure and its impact on economic growth in Iraq during the period (2006–2024). The research problem stems from the rentier nature of the Iraqi economy and its heavy dependence on oil revenues, along with the resulting fluctuations in fiscal policy and their implications for economic growth rates.
The study is based on the hypothesis that there is a relationship between government expenditure and economic growth in Iraq; however, this relationship may not be linear, as it depends on the efficiency of expenditure allocation and the rentier characteristics of the economy.
The findings revealed no statistically significant evidence supporting the hypothesis of a non-linear relationship between government expenditure and economic growth in Iraq. This indicates that the hypothesis of the optimal size of government expenditure was not achieved during the study period. This result can be attributed to structural imbalances in public expenditure, weak expenditure efficiency, the dominance of the rentier nature of the Iraqi economy, as well as its vulnerability to external shocks.
Accordingly, the study recommends directing government expenditure

العدد 6 شهر آب 2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

toward productive sectors and improving the efficiency of public resource management in order to enhance the prospects for sustainable economic growth.

Keywords: Government Expenditure, Economic Growth, Optimal Size

المقدمة

تمثل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي إحدى القضايا الجوهرية في الفكر الاقتصادي الحديث, لما لها من تأثير مباشر في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والتنمية. وقد تباينت الآراء النظرية والتطبيقية حول طبيعة هذه العلاقة, إذ تشير بعض الاتجاهات الى ان التوسع في الإنفاق الحكومي يسهم في تحفيز الطلب الكلي وتعزيز النمو, في حين تؤكد اتجاهات اخرى أن تجاوز حدود معينة من الإنفاق قد يؤدي الى نتائج عكسية نتيجة تزايد الأعباء المالية وضعف الكفاءة في تخصيص الموارد. ومن هنا برز مفهوم " الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي" بوصفه الإطار الذي يوازن بين دور الدولة في دعم النشاط الاقتصادي وبين الحفاظ على كفاءة الأداء الاقتصاد الكلي.

وعليه تأتي هذه الدراسة لتحليل أثر الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق من خلال محاولة تحديد المستوى الذي يحقق أقصى مساهمة ممكنة في النمو دون ان يسبب اختلالات مالية أو اقتصادية. كما تسعى الى تقديم إطار تحليلي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرين بالاعتماد على بيانات واقعية تغطي مدة زمنية مهمة شهدت تغيرات هيكلية في الاقتصاد العراقي, بما يسهم في تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في رسم سياسات مالية اكثر كفاءة واستدامة.

اولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في غياب تحديد دقيق للحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في العراق في ظل التذبذب الواضح في السياسات المالية, إذ ان عدم وضوح الاقتصاد العراقي يحد من امكانية تقييم كفاءة السياسة المالية, ويثير تساؤلات حول ما اذا كان التوسع في الإنفاق قد تجاوز المستوى الذي يعظم النمو الاقتصادي ام لا.

ثانياً: فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن هناك علاقة غير خطية بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق, حيث يكون للإنفاق الحكومي أثر ايجابي على النمو حتى نقطة معينة, وبعدها تبدأ الأثار السلبية بالظهور نتيجة تراجع الكفاءة وزيادة الأعباء المالية. وبذلك تفترض الدراسة وجود حجم أمثل للإنفاق الحكومي يحقق أقصى معدل النمو الاقتصادي.

ثالثاً: هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى اختبار الاقتصاد العراقي خلال المدة (2006-2024) وتحديد نقطة التحول التي تمثل الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي, فضلاً عن تحليل ما اذا كان الإنفاق الفعلي قد تجاوز هذا المستوى او لم يصل اليه وما يترتب على ذلك من آثار على النمو الاقتصادي.

رابعاً: منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج القياسي الكمي من خلال تقدير نموذج تربيعي يربط بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. ويتم استخدام بيانات سنوية للاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة, مع تطبيق نماذج الانحدار المناسبة لاختبار وجود العلاقة غير الخطية وتحديد نقطة التحول التي تمثل الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي. كما تم الاستناد الى المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري.

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة المدة (2006-2024) وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية ومالية مهمة في العراق.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الاقتصاد العراقي بوصفه نموذجاً لاقتصاد ريعي.

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للإنفاق الحكومي

اولاً: مفهوم الإنفاق الحكومي

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

يُعرف الإنفاق الحكومي بأنه" تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومية والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة"[1].
كما يمكن تعريفه على" انه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد اشباع حاجة عامة"[2].
ومن خلال ما تقدم يتضح ان هناك ثلاث اركان للنفقة وهي كما يلي:

1. النفقة مبلغ من النقود:
ان النفقة في العصر الحديث تأخذ شكل نفقات نقدية نتيجة لتطور النظم الاقتصادية من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي والذي يقوم على اساس المبادلة النقدية, وإن اشتراط الشكل النقدي للإنفاق الحكومي جاء نتيجة تطورات اقتصادية واجتماعية[3].

2. صدور النفقة العامة عن الدولة أو احدى هيئاتها العامة:
يجب أن تصدر النفقة العامة من قبل شخص معنوي واداري, الذي يتمثل بإحدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية ادارية وذمة مالية تمتلك الصفة السيادية[4].

3. تهدف النفقة العامة إلى تحقيق نفع عام:
تسعى النفقات الحكومية بطبيعتها الى تلبية الحاجات ذات الطابع المشترك وتحقيق المنفعة العامة للمجتمع. ووفقاً لهذا المفهوم, لا تُعد النفقة عامة اذا لم تُسهم في اشباع حاجة عامة. ويرجع ذلك الى أن الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة مثل الضرائب, الأمر الذي يستوجب ان يكونوا متساوين في الاستفادة من الانفاق الحكومي للدولة. وبالتالي, فأن النفقة توجه لسد حاجة جماعية لا لتحقيق مصلحة فردية[5].

ثانياً:- أهمية الإنفاق الحكومي:
يُعد الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر أداة هامه لتحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث تمثل انعكاساً لطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد. فبفضل هذا الدور المحوري الذي تؤديه والآثار المترتبة عليها، حظيت النفقات العامة باهتمام واسع من جانب الاقتصاديين، خاصة مع بروز ظاهرة التزايد المستمر في حجم وتنوع مجالاتها, وتبرز أهميتها في النقاط الآتية[6]:

1. تحفيز النمو الاقتصادي من خلال ضخ النقود في الأسواق عبر الدعم المباشر للأفراد من قبل الحكومة أو دعم السلع والخدمات، بما يخلق زيادة في الطلب ويحول دون استمرار الركود وتحوله إلى كساد اقتصادي.
2. تنمية النشاط التجاري عن طريق دعم السلع المحلية لتخفيض أسعارها وزيادة الإقبال عليها.
3. تعزيز التنمية الريفية من خلال الاستثمار في البنية التحتية بالريف وإقامة مشاريع إنتاجية وخدمية تدعم سكان الأرياف.
4. تطوير القطاعات الإنتاجية عبر تقديم القروض والمنح والاعفاءات على الصادرات والتسهيلات الضريبية لدعم قطاعي الزراعة والصناعة.
5. بناء وتحديث البنية التحتية الوطنية وذلك بإنشاء الطرق والمطارات والموانئ وشبكات الخدمات الأساسية التي ترفع من مكانة الدولة وقدرتها التنافسية.

---

[1]() محرزي محمد عباس, اقتصاديات المالية العامة, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005, ص65.
[2]() وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي, مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر,2021 , ص101.
[3]() عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ الاقتصاد العالمي (المالية العامة), الولاء للطبع والتوزيع, جامعة المنوفية , مصر, 2005 , ص58.
[4]() اعاد حمود القيسي, المالية العامة والتشريع الضريبي, ط9, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2015, ص36.
[5]() سعود جايد العامري وعقيل حميد الحلو, مدخل معاصر في علم المالية العامة, ط1, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2020, , ص47.
[6]() ملكه رمزي محمد, معايير جودة المراجعة الداخلية والرقابة على الإنفاق الحكومي, المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية, كلية التجارة - جامعة مدينة السادات, مصر, المجلد 16, العدد 2, 2024, ص611.

العدد 6 شهر آب 2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

6. النفقات الاقتصادية تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي لدفع الاستثمار وتمتين البنية التحتية.

المطلب الثاني:- الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي

اولاً:- الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي (المفهوم – التطور التاريخي)

الأمثلية بشكل عام تعني تحقيق اقصى قيمة ممكنة من الموارد المتاحة عبر التخطيط وتجنب الهدر. ويقصد بالحجم الأمثل للإنفاق الحكومي ذلك المستوى من الإنفاق الذي يحقق أعلى أثر ممكن في تعزيز النمو الاقتصادي. وينتقل هذا الطرح من مجرد توصيف طبيعة العلاقة بين حجم الحكومة والناتج الاقتصادي، سواء أكانت علاقة موجبة أم سالبة، إلى التركيز على تحديد المستوى الذي يبلغ عنده الإنفاق الحكومي حده الكفء، بحيث يسهم في تعظيم الناتج دون أن يؤدي التوسع بعد ذلك إلى آثار عكسية على الأداء الاقتصادي[1].

كما يمكن تعريفه على أنه " ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية"[2].

ثانياً:- طرق قياس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي

تظهر المداولات الحالية بين الباحثين حول الإنفاق الحكومي وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي أنه ليس مجرد رقم يمكن تجاهله، ولا هو أيضاً رقم مبالغ فيه. وهذا يسلط الضوء على السبب في إمكانية التعبير عن المستوى الأمثل للإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بطريقة تتسم بالمنطق. وعندما نتجه إلى التطبيق العملي نجد أن البحث عن تقدير الحجم الأمثل لهذا الإنفاق قد شهد نشاطا كبيرا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. مما يعكس تنوع الآراء وتعدد الأساليب في هذا المجال وقد تم تحديد طريقتين مختلفتين لتقدير هذا الحجم الأمثل وهما كالآتي[3]:

1) طريقة منحنى آرمي (Armey, 1995) (Armey Curve)

تمت الاشارة الى هذه الطريقة لقياس الحجم الامثل للإنفاق الحكومي, وعُرضت بشيء من التفصيل على يد **(Armey , 1995)** الذي طور ما يُعرف باسم منحنى ارمي. حيث يعكس منحنى أرمي، الذي يُعد بمثابة دليل على "الحجم الأمثل للحكومة"، توازنا دقيقا يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي تدريجي وإيجابي يتسم بالاستدامة. ففي العام 1995، أشار Armey إلى أن الحكومات، عندما تبدأ برفع معدلات إنفاقها العام من مستويات منخفضة، تشهد عادة ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي. لكن الأمور لا تظل على هذا النمط إلى الأبد, فبعد تجاوز حد معين في الإنفاق، يبدأ التأثير الإيجابي لهذا الإنفاق على النمو في التلاشي، ليصبح تأثيره سلبياً, يضع أرمي هذه الظاهرة في إطار يشابه منحنى كوزنتس من عام 1995، ومنحنى لافر الصادر في عام 1980، موضحاً بهذا الشكل الفريد العلاقة المترابطة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي. يتخذ المقلوب، ويعتمد Armey Curve شكلاً مميزاً يشبه حرف U على دالة تربيعية من الدرجة الثانية، مما يسلط الضوء على وجود نقطة انقلاب حاسمة [4].

---

(1) Ambreen Tabassum Size of Government and Economic Growth: A Non Linear Analysis ,NUST, NBS Islamabad ,p:75.

2() مفتاح المبروك ميلاد العلي, استخدام التحكم الأمثل بدون خسارة الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2021), مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية, العدد 30, ليبيا, 2023, ص590.

3() عماد الدين أحمد المصبح, تقدير الحجم الامثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب ARDL, المجلد 7, العدد1, جامعة القصيم, المملكة العربية السعودية, 2013, ص39-40.

4() رحاب امين دسوقي, دور وحجم وكفاءة الانفاق في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر, رسالة ماجستير, كلية التجارة, جامعة بنها, مصر, 2020, ص39-40

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

2) طريقة قاعدة بارو(Barro Rulle)[1]

توصل Barro, اعتماداً على نموذج تراكم رأس المال العام, الى أن مستوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يبلغ حده الأمثل عندما يتساوى الناتج الحدي للإنفاق الحكومي مع واحد صحيح. وقد قام بارو بتقدير الحجم الامثل لهذا التدخل من خلال قياسه بالإنفاق الحكومي, إذ قدر النسبة 25% من الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الثالث : العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"[2].

وقد عُرف النمو الاقتصادي " بأنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانه وهذه القدرة المتنامية تستند الى التكنولوجيا المتقدمة والتعديلات المؤسسية والايدلوجية التي تتطلبها"[3].

يعتبر النمو الاقتصادي بمثابة رحلة مثيرة نحو تحقيق زيادة ملحوظة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي على مدى الزمن. فالأمر لا يتوقف عند حدود الأرقام فقط، بل يقاس بشكل دقيق بمعدل النمو الذي يحدث في هذا الناتج أو حتى في الدخل القومي الحقيقي. ومن ثم، تعتبر مراقبة التغيرات التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن بمثابة البوصلة التي ترشدنا لفهم مدى صحة وازدهار الاقتصاد حيث يكون[4]:

$$R= \frac{Y2-Y1}{Y1} * 100\%$$

حيث أن :

R: يمثل معدل النمو الاقتصادي البسيط

Y2: يمثل الدخل في سنة المقارنة

Y1: يمثل الدخل في سنة الأساس

ويتم تكرار ذلك خلال السنوات المتكونة منها السلسلة محل الدراسة.

ثانياً: مصادر النمو الاقتصادي

1 . رأس المال (Capital)[5]

يتحقق تراكم رأس المال عندما تقوم الأمة بتوفير جزء من دخلها الحالي، ثم تستثمره، من اجل زيادة الإنتاج والدخل مستقبلاً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يأتي تراكم رأس المال نتيجة للاقتراض من الداخل أو الخارج، وأيضًا من المساعدات الخارجية. ومن المثير أن لرأس المال قسمين رئيسيين:

- **رأس المال المادي**

يُعد رأس المال المادي احد المكونات الأساسية للعملية الانتاجية, ويشمل في مظاهره إنشاء المصانع الجديدة, واقتناء الآلات والمعدات والأدوات الإنتاجية المختلفة.

- **رأس المال البشري**

يتجسد من خلال الاستثمار في تنمية القدرات البشرية عبر التعليم الرسمي وغير الرسمي, وبرامج التدريب أثناء العمل والتعليم المستمر, فضلاً عن الإنفاق على تحسين المستوى الصحي للأفراد. غير أن فاعلية رأس المال بنوعيه المادي والبشري في

---

[1]() سليم العمراوي وصراح بن لحرش, تقدير اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وحجمه الأمثل للاقتصاد الجزائري بالتطبيق على نموذج بارو ومنحنى آرمي للفترة (2000-2020), مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية, المجلد9, العدد1, الجزائر, 2022, ص810-811.

[2]() محمد عبد العزيز عجمية واخرون, التنمية الاقتصادية, مطبعة البحيرة, جامعة الاسكندرية ,مصر, 2008, ص77.

(4) Simon Kuznets, Modern Economic Growth: Findings and Reflections, The American Economic, Vol .63, 1973, pp. 247.

[4]() عبد المطلب عبد الحميد, النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ), جامعة عين شمس, مصر, 2006, ص466 -467.

[5]() كامل رشيد علي التل, اثر التعليم على النمو الاقتصادي: حالة الاردن, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة اليرموك, الاردن, 1991, ص44-45.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

دعم النمو الاقتصادي تظل مرهونة بتوافر استثمارات سابقة ومساندة في البنى التحتية للاقتصاد الوطني, لما لها من دور محوري في تسريع العملية الانتاجية ورفع كفاءتها. وتشمل هذه الاستثمارات إنشاء وتطوير شبكات الطرق وسكك الحديد, وتحسين نظم الاتصالات, وبناء السدود وحفر القنوات المائية, الى جانب إيصال الطاقة الكهربائية الى مختلف المناطق التنموية.

2 . التقدم التقني

يُعد التقدم التقني من ابرز السمات التي يتميز بها الاقتصاد المعاصر, إذ يسهم بصورة واضحة في زيادة مستويات الانتاج مع ثبات كمية الموارد المستخدمة, ويُعزى ذلك الى اعتماد اساليب انتاج متطورة وتقنيات حديثة تمكن من رفع انتاجية كل وحدة من وحدات المدخلات. ونتيجة لذلك, يصبح بالإمكان انتاج السلع بتكلفة اقل مقارنة بالمراحل السابقة, الأمر الذي يعكس تحسناً في الكفاءة الاقتصادية, حيث تتطلب كل وحدة منتجة مقداراً اقل من رأس المال الطبيعي والبشري, بما يعزز العائد الكلي للإنتاج.

ويرتبط هذا التطور ارتباطاً وثيقاً بعملية التكوين الرأسمالي والاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي, إذ لا يُعد التقدم التقني ظاهرة عشوائية او آنيه, بل هو ثمرة لاستثمارات طويلة الأجل في مجالات البحث والتطوير. وبناءً عليه, فأن التقدم العلمي والتقني شأنه شأن أي عملية تحسين انتاجي أخرى, يستلزم انفاقاً استثمارياً وهو ما يقتضي بالضرورة المفاضلة بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي بما يحقق نمواً اقتصادياً مستداماً على المدى الطويل[1].

3 . الموارد الطبيعية

قام الاقتصاديون التقليديون بتقسيم عناصر الإنتاج المختلفة إلى ثلاث أنواع هي: الموارد البشرية، ورأس المال والموارد الطبيعية. حيث تتضمن الأخيرة كل ما يحتويه سطح الارض من مراعي وغابات وما تتضمنه باطن الارض من معادن ووقود كالفحم والبترول والانهار والمحيطات وما تحتويه على كائنات حيه كذلك الغلاف الجوي وما يحيط به من غازات[2].

ولكي يصبح أي من الموارد المذكورة ذا قيمة اقتصادية، يتطلب الأمر أن يكون في إطار الاستغلال الاقتصادي لتلبية حاجة معينة أو استجابة لطلب ما. ولتحقيق ذلك، يتعين توفر شرطين أساسيين؛ الأول هو المعرفة والمهارات الفنية التي تمكن من استخراج المورد أو استخدامه بشكل فعّال. أما الشرط الثاني، فهو وجود طلب فعلي على المورد نفسه أو على الخدمات التي يقدمها.

في حال عدم توفر أحد هذين الشرطين، فإن المورد يتحول إلى مجرد شيء مادي، وهذا الشيء المادي يكون بلا قيمة اقتصادية. بل إن مهارة الإنسان وقدرته وحاجته هي التي تضع قيمة لشيء معين بدلاً من غيره، وليس فقط الوجود المادي لهذا الشيء.

المبحث الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2024)

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في العراق

وان ما يمكن ملاحظتهُ من خلال الجدول (1) هو الآتي:

المدة الأولى من (2006-2011)

شهدت هذه المدة اتجاهاً عاماً تصاعدياً في حجم الإنفاق الحكومي العام, اذ ارتفع من (38,806,679) مليون دينار عام (2006) الى ما يقارب (78,757,666) مليون دينار عام (2011) ويعكس هذا الارتفاع زيادة مقدارها (39,950,987) مليون دينار خلال خمس سنوات.

ورغم تسجيل بعض السنوات معدلات نمو سنوي سالب ولا سيما في عام (2009), نتيجة

[1]() جيمس جوارتيني وريجارد استروب, الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص, ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد, دار المريخ للنشر, الرياض, السعودية, 1999, ص587.

[2]() صالح عصفور, الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها, المعهد العربي للتخطيط, سلسلة دورية, العدد5, الكويت, 2002, ص 2-3.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

التداعيات الاقتصادية العالمية وانخفاض اسعار النفط في سوق النفط الدولية[1], فإن الاتجاه العام بقي تصاعدياً ويعزى هذا الى استقرار الوضع الأمني نتيجة بسط السيطرة الامنية وانحسار الأعمال التخريبية لأنابيب النفط الخام وتوسع الدولة في الانفاق التشغيلي والإنفاق الاستثماري لتعويض النقص المتراكم في البنية التحتية والخدمات وبدء مرحلة اعادة الاعمار نتيجة التحسن نسبي في الايرادات النفطية[2] وكذلك قيام الحكومة بوضع سلم رواتب جديد لموظفي الدولة نتيجة زيادة الإيرادات والحاصلة بسب زيادة الإيرادات النفطية[3].

وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال هذه المدة نحو (12.5%), وهو معدل مرتفع نسبياً يعكس مرحلة توسع مالي واضحة.

المدة الثانية من (2012-2017)

اتسمت هذه المدة بتباطؤ واضح في وتيرة نمو الإنفاق الحكومي مقارنة بالمدة السابقة, اذ انخفض الإنفاق من (105,139,576) مليون دينار عام (2012) الى نحو (75,490,100) مليون دينار عام (2017), مع تسجيل انخفاضات فعلية في بعض السنوات, ولا سيما في عامي (2015) و (2016)بسبب اتخاذ الحكومة العراقية سياسة تقشفية تقوم على تخفيض النفقات الحكومية ماعدا النفقات العسكرية التي ارتفعت نسبتها أثناء سيطرة المجاميع الإرهابية على العديد من المناطق. وأن انخفاض الإنفاق يعود الى انخفاض ايرادات الموازنة العامة بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية في النصف الثاني من عام 2014 ولكون الايرادات النفطية تمثل الممول الرئيس لتلك الإيرادات[4].

وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة حوالي (5.37%) وهو معدل منخفض مقارنة بالمدة الاولى, مما يدل على انتقال السياسة المالية من مرحلة التوسع الى مرحلة الانكماش النسبي وضبط الإنفاق, في محاولة للتكيف مع الصدمات الاقتصادية والمالية.

المدة الثالثة من (2018-2024)

تميزت هذه المرحلة بعودة المنحنى التصاعدي للإنفاق الحكومي حيث ارتفع حوالي (80,873,200) مليون دينار عراقي عام (2018) الى ما يقارب (150,527,300) مليون دينار عراقي عام (2024), اي بزيادة تتجاوز (69,654,100) مليون دينار خلال سبع سنوات.

وسجلت هذه المدة معدلات نمو سنوي موجبة مرتفعة في اغلب السنوات, ولا سيما في (2021,2019, 2024,2023), نتيجة تحسن اسعار النفط وزيادة الايرادات والتوسع في الإنفاق التشغيلي والاستثماري. وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال هذه المدة حوالي (9.28%), وهو ما يعكس استعادة السياسة المالية لدورها التوسعي, ولكن بوتيرة اقل من المدة الاولى كسياسة احترازية للتخفيف من اثر صدمة اسعار النفط الخام, ما يشير الى تحقيق توازن نسبي بين دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستدامة المالية.

الجدول (1) تطور حجم الإنفاق الحكومي ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة (2006-2024)

---

[1]() محمد حسين كاظم الجبوري, تحديد حجم الانفاق الحكومي الامثل في الاقتصادات الريعية - دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988-2009), اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, العراق, 2012 , ص113.

[2]() كوفان تمر غازي وفاطمة رمضان سمو, اثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في المدة (2006-2017), مجلة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد3, العدد2, كردستان العراق, 2019, ص 158.

[3]() محمد نوري داود المشعل, تطور الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانعكاسه على هيكل الحساب الجاري في العراق للمدة (1999-2014), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, العراق, 2016, ص38.

[4]() نمارق قاسم حسين, قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2015), اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2017, ص58-59.

(مليون دينار)

السنة	إجمالي الانفاق الحكومي العام 1	معدل نمو الانفاق السنوي % 2	السنة	إجمالي الإنفاق الحكومي 1	معدل نمو الإنفاق السنوي % 2
2006	38806679	—	2016	67067437	4.7-
2007	39031232	0.6	2017	75490100	12.5
2008	59403375	52.1	2018	80873200	7.13
2009	52567025	11.5-	2019	111723600	38.1
2010	70134201	33.4	2020	76082400	31.9-
2011	78757666	12.2	2021	102849659	35.1
2012	105139576	33.4	2022	116959582	13.7
2013	119127556	13.3	2023	142435700	21.7
2014	115937762	2.6-	2024	150527300	5.6
2015	82813611	28.2-			

المدة الزمنية	معدل النمو المركب% 3
2011-2006	12.5
2017-2012	5.37
2024-2018	9.28

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:-
- جمهورية العراق , وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بيانات غير منشورة سنوات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي.

- العمود (3,2) تم استخراجه من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (1).

المطلب الثاني: تحليل تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2024)

يوصف الناتج المحلي الإجمالي بكونه أبرز المتغيرات الاقتصادية لما يوفره من أداة تحليلية تمكن صانعي السياسات الاقتصادية من تشخيص الوضع العام للاقتصاد وتحديد ما اذا كان يمر بمرحلة توسع أو انكماش أو يواجه حالات ركود أو ضغوط تضخمية[1].

يبين الجدول (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق خلال المدة (2006-2024), الى جانب تطور الأنفاق الحكومي العام

[1]() جعفر عبد الامير الحسيني, تحليل اثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي- دراسة قياسية لحالة العراق للمدة(1980-2021), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد 80, 2024, ص37.

ISSN (2959-0256)
الإقتصاد كلية الطفة للعلوم الانسانية والاجتماعية

ومعدل النمو السنوي, بما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي وحساسيته العالية للصدمات الداخلية والخارجية.

اولاً: مرحلة التعافي والنمو المتصاعد (2006-2012)

فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 نحو (109,393,130) مليون دينار, مع إنفاق حكومي قدره (38,806,679) مليون دينار. تمثل هذه السنة مرحلة أساس بعد تحسن نسبي في الاستقرار الاقتصادي. وفي عام 2007 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (111,455,810) بمعدل نمو سنوي بلغ (1.88%) وهو نمو محدود يعكس استمرار التحديات الامنية وبطء تعافي القطاعات الإنتاجية.

في عام 2008 قفز الناتج الى (120,626,520) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.22%) بالتزامن مع ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي الى (59,403,375) مليون دينار.

حيث شهدت الاعوام 2006, 2007 معدلات نمو متدينة. **ويعزى ذلك الى** التوسع المالي للحكومة نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً قبل الأزمة المالية وتحسن الإيرادات النفطية

في عام 2009 استمر الناتج بالارتفاع الى (124,702,850) مليون دينار لكن النمو شهد تباطأ الى (3.37%) رغم بقاء الإنفاق مرتفعاً.

وفي الاعوام (2010, 2011) استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع مع زيادة الإنفاق وبمعدلات نمو ة[1] وسياسة التقشف المالي.

في عام 2016 قفز النمو الى (13.78%) وارتفع الناتج الى (208,932,110) مليون دينار رغم انخفاض الإنفاق الى (67,067,437) مليون دينار.

وفي عام 2017 انكمش الناتج الى (205,130,070) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (1.81%) مع إنفاق بلغ (75,490,100) مليون دينار.

تميزت تلك المرحلة بكون الاقتصاد العراقي شديد الحساسية للصدمات النفطية والأمنية.

ثالثاً: التعافي النسبي ثم صدمة الجائحة (2018-2021)

سجل بلغت (6.4% , 7.54%) على التوالي. ويعود ذلك الى عودة التوسع المالي المعتمد على النفط نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالمياً.

يعتبر عام 2012 عام الذروة حيث سجل الناتج قفزة كبيرة الى (162,587,530) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ (13.93%) مع إنفاق حكومي بلغ (105,139,576) مليون دينار. الا أن النمو في تلك المرحلة كان مدفوعاً أساساً بالإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية, مما يعكس هشاشة هيكل الاقتصاد.

ثانياً: مرحلة التباطؤ والصدمة المزدوجة (2013-2017)

في عام 2013 بلغ الناتج (174,990,640) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (7.62%) مع إنفاق حكومي بلغ (119,127,556) مليون دينار, رغم النمو الجيد بدأت بوادر الاختلال الهيكلي تظهر.

وفي عام 2014 شهد النمو تباطأ الى (2.26%) فقط رغم ارتفاع الناتج الى (178,951,400) مليون دينار ويعكس ذلك الاضطرابات الامنية نتيجة سيطرت العصابات الارهابية على مناطق واسعة من العراق وبداية انخفاض اسعار النفط.

في عام 2015 سجل الناتج (183,616,250) مليون دينار ونمو ضعيف بلغ (2.6%) مع هبوط حاد في الإنفاق بلغ (82,813,611) مليون دينار نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمي

شهد عام 2018 ارتفاع الناتج المحلي الى (210,532,890) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (2.63%) مع إنفاق بلغ (80,873,200) مليون دينار. نتيجة تحسن اسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل الواحد 69.78 دولار امريكي اضافة الى انتهاء الحرب مع العصابات الإرهابية[2].

في عام 2019 تحسن الناتج الى (222,141,230) مليون دينار وارتفع معدل النمو الى (5.51%) مع قفزة انفاق الى (111,723,600) مليون دينار, أما في عام 2020 انخفض الناتج المحلي بشدة الى (195,402,550) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (12.03%) مع تراجع الإنفاق الى

[1]() عثمان عواد احمد, تحليل مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020), المجلة الدولية للتجارة الخارجية والاعمال الدولية, المجلد7, العدد1, 2025, ص 153.

[2]() محسن ابراهيم احمد, تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2018), المجلة العلمية لجامعة جيهان- السليمانية, المجلد 4, العدد 2, 2020, ص 224.

العدد 6 شهر آب 2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

(76,082,400) مليون دينار ويمكن تفسير ذلك بعدة اسباب منها جائحة كوفيد -19 وانخفاض الإيرادات الناجم عن انهيار اسعار النفط والاغلاق العالمي[1].

في عام 2021 تعافى الناتج المحلي تعافياً محدوداً وبطيئاً الى (198,496,540) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (1.58%) مع ارتفاع الإنفاق الى (102,849,659) مليون دينار.

رابعاً: الانتعاش النفطي ثم التذبذب (2022-2024)

شهد عام 2022 ارتفاعاً في الناتج المحلي الى (214,123,650) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.87%) مع إنفاق بلغ (116,959,582) مليون دينار نتيجة ارتفاع اسعار النفط بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية والتوسع المالي الحكومي. اما في عام 2023 سجل الناتج (215,232,180) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (0.51%) رغم ارتفاع الإنفاق الى (142,435,700) مليون دينار وهذا يدل على ضعف الإنفاق ومحدودية الأثر المضاعف للإنفاق الحكومي.

فيما شهد عام 2024 انخفاض الناتج الى (211,906,300) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (1.54%) رغم ارتفاع الإنفاق الى (150,527,300) مليون دينار ويعزى ذلك الى تراجع كميات الانتاج المحلي للنفط الخام[2].

الجدول (2)

تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة (2006-2024)

(مليون دينار)

[1]() خضير عباس الوائلي و ضحى احمد بحر العلوم, قياس العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتحليله في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022), جامعة اهل البيت (عليهم السلام), المجلد 20, العدد1, العراق, 2025, ص 317.

[2]() هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية, التقديرات الاولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2024, ص 2.

السنة	اجمالي الانفاق الحكومي العام 1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2	النمو السنوي %GDP 3
2006	38806679	109393130	—
2007	39031231	111455810	1.88
2008	59403375	120626520	8.22
2009	52567025	124702850	3.37
2010	70134201	132687030	6.4
2011	78757666	142700220	7.54
2012	105139576	162587530	13.93
2013	119127556	174990640	7.62
2014	115937762	178951400	2.26
2015	82813611	183616250	2.6
2016	67067437	208932110	13.78
2017	75490100	205130070	-1.81
2018	80873200	210532890	2.63
2019	111723600	222141230	5.51
2020	76082400	195402550	-12.03
2021	102849659	198496540	1.58
2022	116959582	214123650	7.87
2023	142435700	215232180	0.51
2024	150527300	211906300	-1.54

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي.
- العمود (3) تم استخراجه من قبل الباحثة.

المطلب الثالث: نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006-2024)

من اجل معرفة نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي الى الناتج تم تقسيم التحليل الى فترات زمنية وحسب الآتي:

اولاً: مرحلة ما بعد الاستقرار النسبي (2006-2010)

تشير بيانات الجدول (3) الى أن الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من نحو (95,587,954) مليون دينار عام 2006 الى ما يقارب (162,064,565) مليون دينار عام 2010 وهو ما يعكس تحسناً تدريجياً في النشاط الاقتصادي بعد سنوات من عدم الاستقرار. ومن ثم, ارتفع اجمالي

الإنفاق الحكومي من (38,806,679) مليون دينار الى (70,134,201) مليون دينار خلال المدة نفسها.

فيما تراوحت نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج بين (35.01%) و(43.27%) وهي نسب مرتفعة تعكس اعتماد الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة على الإنفاق العام كأداة رئيسية لإعادة الإعمار, وتحفيز الطلب الكلي وتعويض ضعف القطاع الخاص, ولا سيما في ظل محدودية الاستثمارات غير النفطية.

ثانياً: مرحلة التوسع المالي المعتمد على النفط (2011-2014)

شهدت هذه المرحلة توسعاً واضحاً في الناتج المحلي الاجمالي, إذ ارتفع من حوالي (217,327,107) مليون دينار عام 2011 الى نحو (266,332,655) مليون دينار عام 2014, كما شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعاً من (78,757,666)مليون دينار الى (115,937,762) مليون دينار.

وقد سجلت نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج مستويات مرتفعة نسبياً بلغت (41.35%) عام 2012 و(43.54%) عام 2013 واستقرت عند (43.53%) عام 2014.

ثالثاً: مرحلة الصدمة النفطية والتقشف النسبي (2015-2019)

اتسمت هذه المرحلة بتذبذب واضح في المؤشرات الاقتصادية, فقد بلغ الناتج المحلي نحو (194,680,971) مليون دينار عام 2015, ثم ارتفع تدريجياً ليصل الى (276,157,867) مليون دينار عام 2019. في المقابل, شهد الإنفاق الحكومي تراجعاً نسبياً في بعض السنوات حيث انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج من (42.53%) عام 2015 الى (34.05%) في عامي 2016 و2017, ثم عادت للارتفاع الى (40.45%) عام 2019. ويعكس هذا المسار تأثر الاقتصاد العراقي بانخفاض أسعار النفط وما تبعه من ضغوط مالية دفعت الحكومة الى ترشيد الإنفاق, الأمر الذي حد من قدرة الإنفاق العام على دعم النمو الاقتصادي.

رابعاً: مرحلة الأزمات والانتعاش النفطي (2020-2024)

تأثرت هذه المرحلة بتداعيات جائحة كورونا حيث بلغت نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي (35.27%) عام 2020 و(33.82%) عام 2021, مع تباطؤ نسبي في النشاط الاقتصادي, الا أن التحسن اللاحق في اسعار النفط انعكس بوضوح على المؤشرات الاقتصادية, إذ ارتفع الناتج الى (416,689,736) مليون دينار عام 2022, قبل ان يستقر عند (363,533,634) مليون دينار عام 2024.

وفي المقابل, ارتفع الإنفاق الحكومي الى (150,527,300) مليون دينار عام 2024, لترتفع نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج مجدداً الى (40.26%) عام 2023 و(41.4%) عام 2024. ويُشير ذلك الى عودة السياسة المالية التوسعية مستفيدة من تحسن الإيرادات النفطية مع استمرار الاعتماد الكبير على الإنفاق الحكومي في تحريك النمو الاقتصادي.

الجدول (3)

تطور نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2024)

(مليون دينار)

العدد
6
شهر آب
2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاو

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 1	اجمالي الانفاق الحكومي العام 2	نسبة الإنفاق الحكومي الىGDP% 3
2006	95587954	38806679	40.59
2007	111455813	39031231	35.01
2008	157026061	59403375	37.83
2009	131275592	52567025	40.04
2010	162064565	70134201	43.27
2011	217327107	78757666	36.23
2012	254225490	105139576	41.35
2013	273587529	119127556	43.54
2014	266332655	115937762	43.53
2015	194680971	82813611	42.53
2016	196924141	67067437	34.05
2017	221665709	75490100	34.05
2018	268918874	80873200	30.07
2019	276157867	111723600	40.45
2020	215661516	76082400	35.27
2021	304053300	102849659	33.82
2022	416689736	116959582	28.06
2023	353780243	142435700	40.26
2024	363533634	150527300	41.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية الإحصائية، سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي.
- العمود (3) تم استخراجه من قبل الباحثة.

المبحث الثالث: قياس تأثير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي

تُعد صياغة النموذج القياسي مرحلة محورية في منهجية التحليل الاقتصادي القياسي, إذ يتم من خلالها الانتقال من الإطار النظري المجرد الى بناء نموذج رياضي يعكس طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية محل

الدراسة وتهدف هذه المرحلة الى تحديد الشكل الدالي الذي يُعبر عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بما ينسجم مع الأسس النظرية ويأخذ بعين الاهتمام خصائص البيانات المتاحة.

وفي سياق دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي, لا تقتصر العلاقة بين المتغيرين على الشكل الخطي البسيط, بل تتسم في كثير من الأحيان بطابع غير خطي نتيجة لتباين كفاءة الإنفاق الحكومي عبر مستويات مختلفة. ففي المراحل الأولى يسهم الإنفاق الحكومي في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دعم البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة, الا أن التوسع المفرط فيه قد يؤدي الى نتائج عكسية بسبب سوء التخصيص أو تزايد الأعباء المالية أو انخفاض الإنتاجية الحدية للإنفاق.

وبناءً على ذلك يتم تبني الصيغة التربيعية لقياس هذه العلاقة كونها تسمح بالتقاط الأثر غير الخطي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي, وتُعد من الصيغ الملائمة لاختبار فرضية وجود حجم أمثل للإنفاق الحكومي حيث يجمع هذا النموذج بين الحد الخطي والحد التربيعي للمتغير المستقل مما يوفر مرونة تحليلية أكبر مقارنة بالنماذج الخطية.

وعليه, يمكن التعبير عن النموذج القياسي للدراسة بالصورة العامة الآتية:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1(G/Y) + \beta_2 (G/Y)^2 + \beta_3 X + \mu \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث يمثل:

- GDP: المتغير التابع ويمثل الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لنمو الاقتصادي.
- (G/Y): المتغير المستقل الرئيس ويمثل نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج.
- $(G/Y)^2$: مربع الإنفاق الحكومي لالتقاط الأثر غير الخطي.
- X : فيمثل متجه المتغيرات التفسيرية الأخرى التي تؤثر في النمو الاقتصادي.
- $\beta_1 , \beta_2 , \beta_3$: تمثل معلمات النموذج التي تعكس تأثير المتغيرات المستقلة.
- μ : يمثل حد الخطأ العشوائي الذي يعبر عن العوامل غير المفسرة في النموذج.

المطلب الثاني: قياس النموذج القياسي

اولاً: اختبار الاستقرارية Stationarit - اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع

الجدول (4) اختبار جذر الوحدة لديكي- فولر الوسع

		A	B	$(B)^2$
With Constant	t-Statistic	-1.8815	-2.1837	-2.1861

مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

	Prob.	0.3326	0.2186	0.2179
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.7798	-2.1129	-2.1256
	Prob.	*0.9487*	*0.5008*	*0.4945*
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.6272	0.5054	0.3221
	Prob.	0.9960	0.8148	0.7676
		n0	n0	n0
		d(A)	d (B)	d $(B)^2$
With Constant	t-Statistic	-3.7537	-3.9944	-3.5906
	Prob.	*0.0130*	*0.0081*	*0.0179*
		**	***	**
With Constan & Trend	t-Statistic	-3.8943	-3.8674	-3.4951
	Prob.	*0.0381*	*0.0381*	*0.0722*
		**	**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9901	-3.9363	-3.5261
	Prob.	*0.2738*	*0.0006*	*0.0015*
		n0	***	***

*,**,*** تعني معنوي عند مستوى معنوية 1%, 5%, 10% على التوالي.
A يمثل اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
B يمثل نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي
B^2 يمثل مربع نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي
D يمثل معدل البطالة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات نلاحظ أنه عند المستوى (At level) عدم استقرار بعض المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي A ونسبة الانفاق الحكومي B, وناتجه التربيعي$(B)^2$, وذلك في حالة وجود قاطع فقط وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وفي حالة بدون قاطع واتجاه عام.

وبعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات المدروسة, تبين انها مستقرة في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 5%. وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام استقر عند مستوى معنوية 5%. فيما لم يستقر في حالة بدون قاطع واتجاه عام .

اما المتغير B, استقر في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 1%. وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام استقر عند مستوى معنوية 5%. وفي حالة بدون قاطع واتجاه عام استقر عند مستوى معنوية 1%.

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

اما المتغير $(B)^2$, استقر في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 5%. وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام استقر عند مستوى معنوية 10%. وفي حالة بدون قاطع واتجاه عام استقر عند مستوى معنوية 1%.

بما ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى واخرى استقرت عند الفرق الأول فان النموذج الملائم لأغراض التقدير والتحليل هو نموذج الانحدار الذاتي (ARDL).

ثانياً: التقدير الأول لنموذج ARDL

الجدول (12) نتائج اختبار نموذج ARDL

Selected Model: ARDL (1, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
A(-1)	0.885538	0.064608	13.70630	0.0000
B	-0.123403	1.257356	-0.098145	0.9250
B(-1)	2.118753	1.215715	1.742804	0.1320
B(-2)	-3.483917	1.698324	-2.051385	0.0861
B^2	0.752960	1.226580	0.613869	0.5618
B(-1)^2	-2.767315	1.287926	-2.148660	0.0752
B(-2)^2	3.811778	1.736301	2.195344	0.0706
D	-0.003376	0.007714	-0.437688	0.6769

D(-1)	-0.001268	0.007838	-0.161782	0.8768
D(-2)	-0.009909	0.006398	-1.548649	0.1724
C	2.663847	1.377005	1.934522	0.1012
R-squared	0.978516	Mean dependent var		18.99882
Adjusted R-squared	0.942709	S.D. dependent var		0.203743
S.E. of regression	0.048767	Akaike info criterion		-2.950869
Sum squared resid	0.014269	Schwarz criterion		-2.411731
Log likelihood	36.08239	Hannan-Quinn criter.		-2.897277
F-statistic	27.32765	Durbin-Watson stat		2.626734
Prob(F-statistic)	0.000325			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يتضح من الجدول (12) والذي يبين نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL, أن معامل التحديد R-squared قد بلغ (0.98) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة فسرت ما نسبته (98%) من التغير الحاصل في المتغير التابع GDP والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح أن قيمه معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) قد بلغت (0.942709) وأن قيمة F- statistic قد بلغت (27.32765) عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني أن النموذج المقدر معنوي عند مستوى 1%.

ثالثاً: تحديد فترات الإبطاء المثلى

أن فترات الإبطاء المثلى الخاصة بالنموذج القياسي هي (1,2,2,2) وذلك اعتماداً على معيار Akaike وكما هو موضح في الشكل (1).

الشكل (1) اختبار فترات الإبطاء المثلى

ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

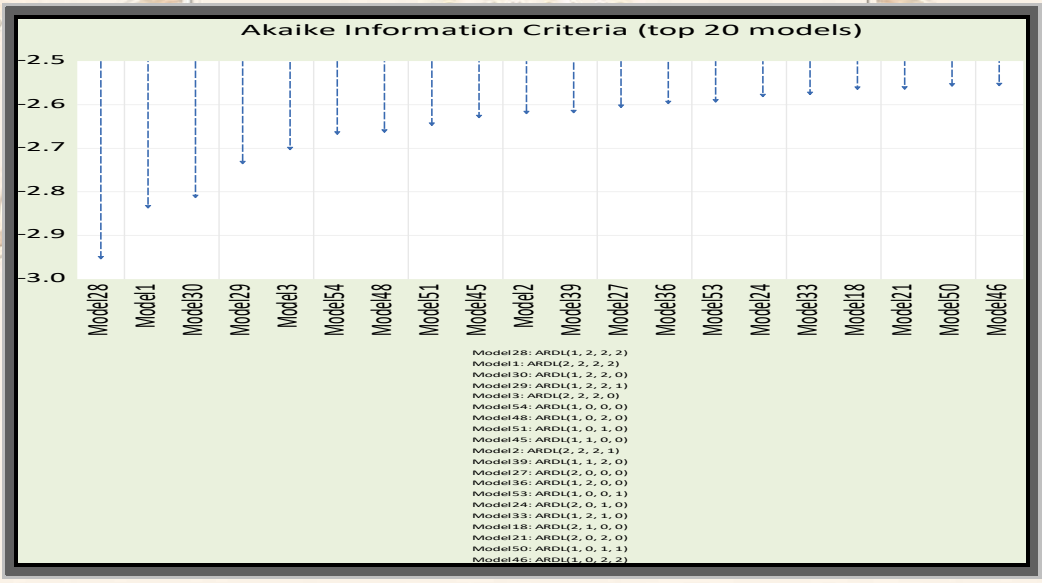

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

رابعاً: اختبار حدود التكامل المشترك Bounds Test

الجدول (5) التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No Levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.186592	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	17	Finite Sample: n=35		
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج12 Eviews

يتضح من الجدول (5) أن قيمة F-statistic المحتسبة قد بلغت (4.186592) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند الحد الاعلى عند مستوى معنوية 1%,5%,10% هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات اي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديل.

خامساً: الاختبارات التشخيصية

1. الاختبار التسلسلي بين البواقي

الجدول (6) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

F-statistic	1.068544	Prob. F(1,5)	0.3487
Obs*R-squared	2.993346	Prob. Chi-Square(1)	0.0836

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

2. اختبار عدم الثبات و تجانس التباين

الجدول (7) اختبار عدم ثبات التباين

F-statistic	0.582452	Prob. F(10,6)	0.7854
Obs*R-squared	8.373856	Prob. Chi-Square(10)	0.5924
Scaled explained SS	1.529629	Prob. Chi-Square(10)	0.9988

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

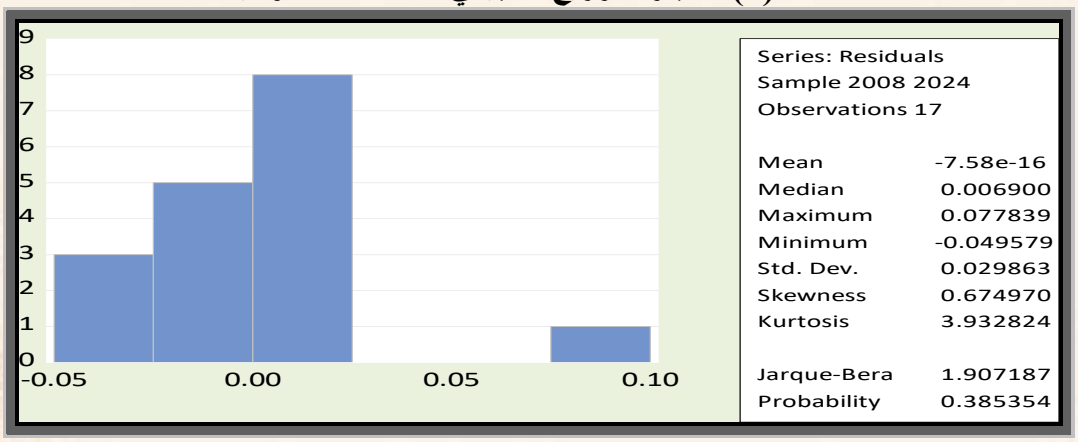

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية الى خلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين فضلاً عن سلامة التوزيع الطبيعي.

سادساً: اختبار الاستقرارية الهيكلية

1. Cusum Test

Cusum of squares Test 2

اظهرت نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي استقرار معلمات النموذج خلال فترة الدراسة

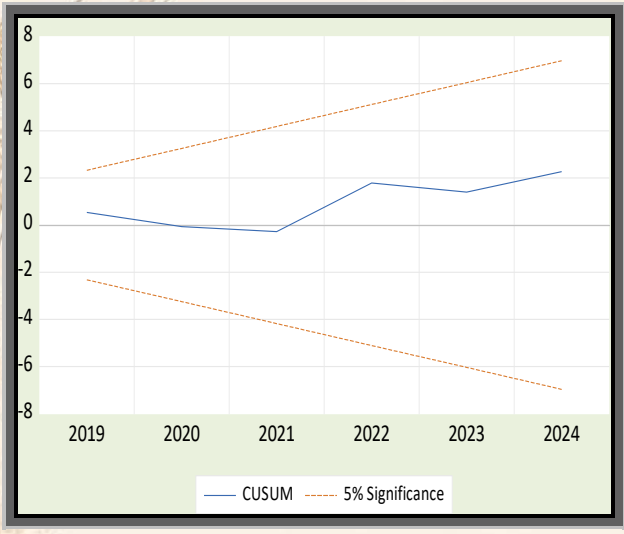

1

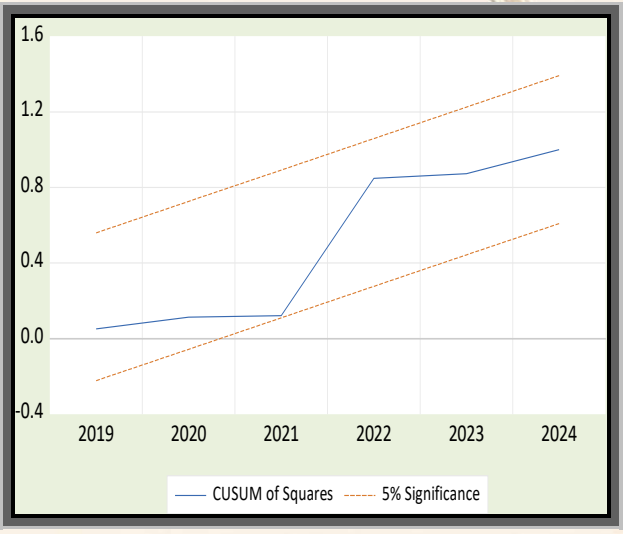

2

سابعاً: تقدير معلمات النموذج (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ- الأجل الطويل)

1. تقدير معالم النموذج في الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

الجدول (8) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(B)	-0.123403	0.629170	-0.196136	0.8510
D(B(-1))	3.483917	0.799179	4.359368	0.0048
$D(B)^2$	0.752960	0.619633	1.215170	0.2699
$D(B(-1))^2$	-3.811778	0.823932	-4.626329	0.0036
CointEq(-1)*	-0.114462	0.019379	-5.906629	0.0010
R-squared	0.751611	Mean dependent var		0.038235
Adjusted R-squared	0.602577	S.D. dependent var		0.059920
S.E. of regression	0.037775	Akaike info criterion		-3.421457
Sum squared resid	0.014269	Schwarz criterion		-3.078369
Log likelihood	36.08239	Hannan-Quinn criter.		-3.387354
Durbin-Watson stat	2.626734			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

يتضح من الجدول (8) أن نتائج نموذج ARDL في صيغة تصحيح الخطأ (ECM) الى وجود تأثيرات دَّيناميكية قصيرة الأجل لمتغيرات الدراسة على النمو الاقتصادي (A) ويمكن تفسيرها كما يأتي:

تشير النتائج الى أن معلمة الإنفاق الحكومي D(B) جاءت سالبة حيث بلغت (0.123403) وهي غير معنوية إحصائياً لكون Prob تساوي (0.8510), مما يدل على أن التغير الفوري في نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي لا يُحدث تأثيراً معنوياً مباشراً عل النمو الاقتصادي في الاجل القصير.

وهذا يعكس واقع الاقتصاد العراقي, إذ إنَّ أثر الإنفاق الحكومي لا يظهر فوراً بسبب ضعف كفاءة التنفيذ وتأخر انتقال الأثر الى النشاط الاقتصادي. عليه في التفسير الاقتصادي اي أن الأثر غير الخطي الفوري للإنفاق غير مثبت في الأجل القصير.

في المقابل, أن معلمة المتغير المتأخر D(B(-1))^2 قد بلغت (3.811778-) وهي سالبة ومعنوية جداً عند مستوى 1% حيث أن prob بلغت (0.0036) وهذا يفسر وجود علاقة غير خطية.

وهذا يدعم فكرة أن الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي قد تتحول الى عامل سلبي على النمو بسبب الهدر المالي والفساد اضافة الى ضعف كفاءة التخصيص, وهو امر واضح في الاقتصاد العراقي حيث لا تتحول جميع الزيادات في الإنفاق الى نمو حقيقي.

فيما اظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) قد بلغت (0.114462-) وهي سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى معنوية 1%, وبقيمة احتمالية بلغت (0.0011), مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وان اي انحراف عن هذا التوازن يتم تصحيحه بمرور الزمن. وهو ما يعني أن الاقتصاد يتجه نحو حجم أمثل للإنفاق الحكومي.

كما تشير النتائج الى أن قيمة معلمة سرعة التكيف نحو التوازن بلغت حوالي (11.4%) سنوياً, وهي نسبة منخفضة نسبياً تعكس وجود بطئ نسبي في عملية تصحيح الاختلالات قصيرة الاجل. وان الرجوع الى التوازن يحتاج (8.7= 0.114/ 1) اي ما يقارب 8 سنوات مما يشير الى إنَّ الاقتصاد يحتاج سنوات عدة للعودة الى مساره التوازني. وبما إنَّ ناتج مقلوب معلمة تصحيح الخطأ أكبر من واحد صحيح هذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلال في الاجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

في المقابل, جاءت معلمة D(B(-1)) موجبة حيث بلغت (3.483917) ولها اثر معنوي إحصائياً حيث أن prob بلغت (0.0048) مما يشير الى أن زيادة الإنفاق الحكومي في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي وتحفيز النمو الاقتصادي للسنة الحالية. وهذا يتوافق مع طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي.

اما بالنسبة لمربع الإنفاق الحكومي D(B)^2 بلغ (0.752960) ولم يكن معنوياً إحصائياً إذ إنَّ prob بلغت (0.2699) وان الاشارة الموجبة تعني (نظرياً) أن الزيادة في مربع الإنفاق الحكومي قد تعزز النمو الاقتصادي. لذلك لا يمكن

2. تقدير معالم النموذج في الاجل الطويل

الجدول (9) تقدير معالم الاجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	-13.00494	18.90435	-0.687934	0.5172

مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء

$(B)^2$	15.70327	19.11214	0.821639	0.4427
C	23.27283	4.958678	4.693354	0.0033
EC = A - (-13.0049* B + 15.7033*(B)^2 +23.2728)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يتضح من الجدول (9) أن إشارة معلمة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي Bجاءت سالبة ولها اثر غير معنوي عند مستوى 5%, 10%, حيث بلغ (13.00494-), مما يشير الى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي, أي أن زيادة الإنفاق الحكومي كنسبة تؤدي (نظرياً) الى انخفاض النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويمكن تفسير ذلك أن تأثير الإنفاق الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي غير معنوي احصائياً اي موجود من الناحية النظرية ولا يمكن الاعتماد عليه علمياً, ولكنه ضعيف من الناحية الإحصائية.

كما يتضح ان اشارة معلمة الحد التربيعي لنسبة الإنفاق الحكومي $(B)^2$ موجبة ولها اثر غير معنوي حيث بلغت (15.70327) مما يدل على وجود علاقة طردية بين مربع الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

إنَّ الاشارة السالبة لـ B والموجبة لمربعه $(B)^2$ تؤكد وجود علاقة خطية التي تفترض أن للإنفاق الحكومي تأثيراً ايجابياً على النمو حتى مستوى معين (الحجم الأمثل) وبعده يبدأ التأثير بالانخفاض.

إلاّ إنَّ عدم المعنوية الإحصائية يشير الى أن هذا الاثر غير مؤكد قياسياً في عينة الدراسة. وهذا يدل على ضعف العلاقة طويلة الأجل بين نسبة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الاستنتاجات

1. إنَّ الإنفاق الحكومي يُعد من الأدوات الأساسية في التأثير على النمو الاقتصادي في العراق, إلاّ إنَّ فعاليته ترتبط بدرجة كفاءته وهيكله وليس فقط بحجمه.
2. أظهرت التجربة العراقية أن التوسع في الإنفاق الحكومي بعد مستوى معين يؤدي الى نتائج عكسية على النمو نتيجة تراجع الإنتاجية وارتفاع مظاهر الهدر وسوء التخصيص.
3. بينت الدراسة أن هيكل الإنفاق الحكومي في العراق يعاني من اختلال واضح, إذ يهيمن الإنفاق الجاري على الجزء الأكبر منه, مقابل ضعف الإنفاق الاستثماري مما يحد من تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
4. التقلبات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العراقي واعتماده على الايرادات النفطية.
5. أثبت التحليل أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير في ايراداته العامة على الإيرادات النفطية وتعتبر المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي مما يجعل الإنفاق الحكومي عرضة للتقلبات الخارجية ومن ثمَّ يؤثر ذلك في استقرار النمو الاقتصادي.
6. لم تثبت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بشكل قاطع, الأمر الذي يشير الى أن طبيعة العلاقة بين متغيرين قد تكون قصيرة الاجل او غير مستقرة على المدى الطويل, وهو ما قد يُعزى الى

التوصيات

1. ضرورة اعادة هيكلة الإنفاق الحكومي بما يحقق التوازن بين الإنفاق الجاري والانفاق الاستثماري, مع اعطاء أولوية واضحة للإنفاق التنموي المنتج.

2. تبني مفهوم الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في رسم السياسة المالية والاستئناد بالنماذج القياسية في تحديد هذا المستوى بشكل دوري.
3. تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تنويع مصادر الدخل القومي
4. وتعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد كالضرائب والرسوم.
5. تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي عبر تطوير نظم الإدارة المالية, وتعزيز الشفافية والرقابة والحد من الهدر والفساد.
6. توجيه الإنفاق نحو الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري لما له من أثر مباشر في دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل.

المصادر العربية

اولاً: الكتب

1. البرعي، عزت عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد العالمي (المالية العامة)، الولاء للطبع والتوزيع، جامعة المنوفية، مصر، 2005.
2. التل, كامل رشيد علي، أثر التعليم على النمو حالة الأردن، جامعة اليرموك، الأردن، 1991.
3. جوارتيني, جيمس و استروب, وريجارد ,الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
4. العامري, سعود جايد و الحلو, عقيل حميد، مدخل معاصر في علم المالية العامة، ط1, دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
5. عبد الحميد, عبد المطلب، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، جامعة عين شمس، مصر، 2006.
6. عايب, وليد عبد الحميد ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
7. عباس, محرزي محمد، اقتصاديات المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
8. عجمية, محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008.
9. القيسي, اعاد حمود، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط9, دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

1. التل, كامل رشيد علي، أثر التعليم على النمو الاقتصادي: حالة الأردن، رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة اليرموك، الأردن، 1991.
2. الجبوري، محمد حسين كاظم, تحديد حجم الإنفاق الحكومي الأمثل في الاقتصادات الريعية - دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988-2009)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2012 .
3. حسين, نمارق قاسم، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2017 .
4. دسوقي، رحاب أمين, دور وحجم وكفاءة الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2020.
5. المشعل، محمد نوري داود, تطور الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانعكاسه على هيكل الحساب الجاري في العراق للمدة (1999-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2016 .

ثالثاً: المجلات والدوريات

1. احمد, عثمان عواد، تحليل مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي في العراق للمدة (2004-2020)، المجلة الدولية للتجارة الخارجية والاعمال الدولية، المجلد 7، العدد 1، 2025.
2. احمد, محسن ابراهيم، تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2018)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد 4، العدد 2, السليمانية، 2020.

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

3. الحسيني, جعفر عبد الامير، تحليل اثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 80، 2024.
4. عصفور, صالح، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية، العدد5، الكويت، 2002.
5. العلي, مفتاح المبروك ميلاد، استخدام التحكم الأمثل بدون خسارة الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2021-2000) ، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 30، ليبيا, 2023.
6. عماد الدَّين أحمد المصبح، تقدير الحجم الامثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوبARDL ، مجلة جامعة القصيم، المجلد 7، العدد 1, السعودية، 2013.
7. العمراوي, سليم و لحرش, صراح، تقدير اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 9، العدد 1، 2022.
8. غازي, كوفان تمر و سمو, فاطمة رمضان ، أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في المدة (2006-2017)، مجلة كويه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد3، العدد2، كردستان العراق, 2019.
9. محمد, ملكه رمزي، معايير جودة المراجعة الداخلية والرقابة على الإنفاق الحكومي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة - جامعة مدينة السادات، المجلد 16، العدد 2، 2024.
10. الوائلي, خضير عباس وبحر العلوم, ضحى احمد ، قياس العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، جامعة أهل البيت، المجلد 20، العدد1، 2025.

رابعاً: النشرات والتقارير الرسمية

1. هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية, التقديرات الاولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2024.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية الإحصائية، سنوات مختلفة.
3. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي.
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.
5. جمهورية العراق, وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بيانات غير منشورة سنوات متفرقة.

المصادر الاجنبية

1. Kuznets, S. "Modern Economic Growth: Findings and Reflections", The American Economic Review, Vol. 63 (1973).

2. Tabassum, A. "Size of Government and Economic Growth: A Non Linear Analysis", NUST, NBS, Islamabad (2012).